المنظمة الدولية للهجرة – العراق

موجز سياسة سبل العيش رقم 2

المِنَح النقدية المشروطة خلال جائحة كورونا في العراق، كانون الثاني 2022

IOM وكالة الأمم المتحدة للهجرة
UNIDO UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
KOICA Korea International Cooperation Agency
KFW
USAID من الشعب الأمريكي

المنظمة الدولية للهجرة العراق

موجز سياسة سبل العيش رقم 2

المِنَح النقدية المشروطة خلال جائحة كورونا في العراق، كانون الثاني 2022

IOM وكالة الأمم المتحدة للهجرة
UNIDO UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
KOICA Korea International Cooperation Agency
KFW
USAID من الشعب الأمريكي

ان الآراء الواردة في التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة الدولية للهجرة. ولا تعني التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في التقرير التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب المنظمة الدولية للهجرة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطاتها، أو فيما يتعلق بحدودها.

المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بالمبدأ القائل بأن الهجرة الإنسانية والمنظمة تفيد المهاجرين والمجتمع. بصفتها منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها في المجتمع الدولي من أجل: المساعدة في مواجهة التحديات التشغيلية للهجرة؛ تعزيز فهم قضايا الهجرة؛ تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة؛ والحفاظ على كرامة الإنسان ورفاه المهاجرين.

الناشر: االمنظمة الدولية للهجرة
مجمع يونامي (ديوان 2)،
المنطقة الدولية،
بغداد، العراق
البريد الإلكتروني: iomiraq@iom.int
ألموقع الالكتروني: iraq.iom.int

تم إصدار هذا المنشور بدون تحرير رسمي من قبل المنظمة الدولية للهجرة.

تم تصميم التقرير من قبل We2 – www.we2.co

الاقتباس المطلوب: المنظمة الدولية للهجرة 2022 ،(IOM). موجز سياسة سبل العيش رقم 2: المِنَح النقدية المشروطة خلال جائحة كورونا في العراق، كانون الثاني 2022.

© IOM 2022

بعض الحقوق محفوظة. يتم توفير هذا العمل تحت Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivs 3.0 IGO License (CC BY-NC-ND 3.0 IGO).*

لمزيد من المواصفات، يرجى الاطلاع على حقوق النشر وشروط الاستخدام.

لا ينبغي استخدام هذا المنشور أو نشره أو إعادة توزيعه لأغراض تهدف في المقام الأول أو موجهة نحو ميزة تجارية أو تعويض نقدي، باستثناء الأغراض التعليمية على سبيل المثال ليتم تضمينها في الكتب المدرسية.

الموافقات: يجب تقديم طلبات الاستخدام التجاري أو المزيد من الحقوق والترخيص إلى publications@iom.int.

* https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo/legalcode

المحتويات

المِنح النقدية المشروطة إلى القطاع العراقي الخاص خلال جائحة كورونا: موجز السياسة 5

نظرة عامة على السياق 7

المنهجية 8

أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الأيدي العاملة والإيرادات والإنتاج 9

الأيدي العاملة 9

الإيرادات 9

الانتاج 10

القضايا الأخرى التي تواجهها القطاعات 10

استراتيجيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمواجهة جائحة كورونا 11

نمذجة لوحة البيانات 11

الخاتمة والتوصيات 12

المِنح النقدية المشروطة إلى القطاع العراقي الخاص خلال جائحة كورونا

موجز السياسة

يواجه الاقتصاد العراقي طريقاً طويلاً نحو التعافي من العديد من الأزمات الأخيرة بما في ذلك جائحة كورونا، التي عطلت أسواق العمل والقطاع الخاص طوال 2020 و2021 والمتواصلة في 2022.

وتشمل الخيارات المتاحة لواضعي السياسات للاستثمار في القطاع الخاص العراقي، تقديم الدَعم المباشر وغير المباشر للشركات، والدعم غير المباشر، بما في ذلك مساعدة المنظمات الداعمة وتحسينات نظام السوق، والدعم المباشر المتمثل في تحسين المهارات والتدريبات أو الدعم المالي المشروط وغير المشروط.

يقارن التحليل الوارد في هذا الموجز، عيّنة من المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة التي حازت على منحة نقدية مشروطة من صندوق تطوير المشاريع، مع عيّنة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لم تحصل على نفس المنحة؛ وذلك بغية معرفة الفروق المهمة في استراتيجيات التكيف والنتائج خلال ذروة الجائحة والتي يمكن أن تعزى إلى المساعدة المتلقاة. والنتائج مأخوذة من التقييم الموسوم "أداء القطاع الخاص في حال حصوله على منحة نقدية مشروطة خلال جائحة كورونا" الذي نشرته المنظمة الدولية للهجرة في العراق في تشرين الثاني 2021.[1]

بعد مرور عام ونصف العام على جائحة كورونا، أفادت عيّنة من أصحاب المشاريع الفائزة بمنحة صندوق تطوير المشاريع بتأثير المنحة الإيجابي الكبير على الإيرادات والعمالة مقارنة بالمرحلة الأولى لجائحة كورونا في أواخر شباط 2020. وحيث أن الغرض الأساسي من صندوق تطوير المشاريع كان في الأصل خلق فرص العمل في المناطق الحضرية التي تضررت من تنظيم داعش في العراق، تتمثل الآثار الثانوية للصندوق، ومنها القدرة على الصمود والانخراط في آليات التكيف كتسريح العمال مثلاً، في تخفيف حادٍ من خلال مقارنة الفائزين بالمنحة مع غير الفائزين بها. ويشير ذلك إلى أن الدعم المباشر للمشاريع قد يكون تدخلاً قابلاً للتطبيق في العراق، لمكافحة النتائج الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا.

1 أداء القطاع الخاص في حال حصوله على منحة نقدية مشروطة خلال جائحة كورونا.

التوظيف

1/3

من مؤسسات مدعومة و غير مدعومة من قبل صندوق تطوير مشاريع ابلغوا عن **تخفيض أعداد العاملين** وتأخير دفع الراوتب بشكل مؤقت

صندوق تطوير المشاريع هو أحد برامج دعم الأعمال تابع للمنظمة دولية للهجرة

الإنتاجية

3/4

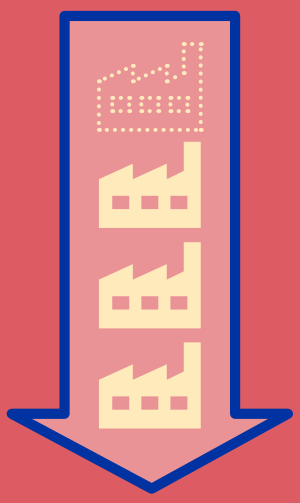

من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابلغوا عن **تراجع في الإنتاجية والمبيعات بتوفر** او عدم توفر الدعم من صندوق تطوير المشاريع

المشاكل

مؤسسات صندوق تطوير المشاريع و **مؤسسات خارج صندوق تطوير المشاريع** أبلغوا عن

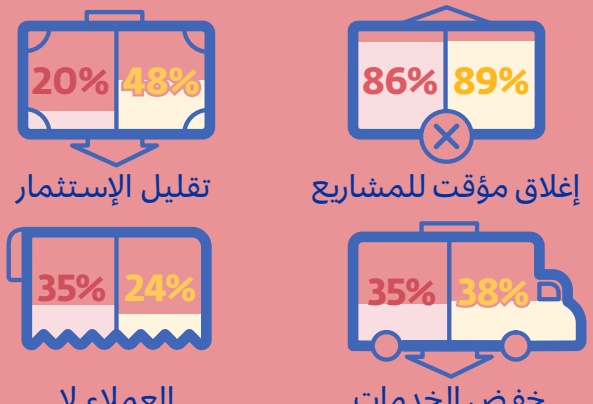

الإعداد

مؤسسات أتخذوا خطوات **لإعداد مشاريعهم** لمواجهة جائحة كوفيد

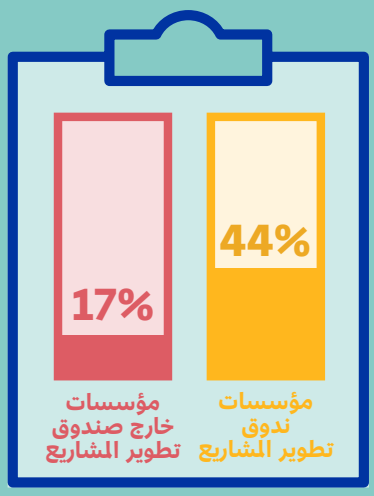

إحصائية من 22 شباط 2020

العائدات

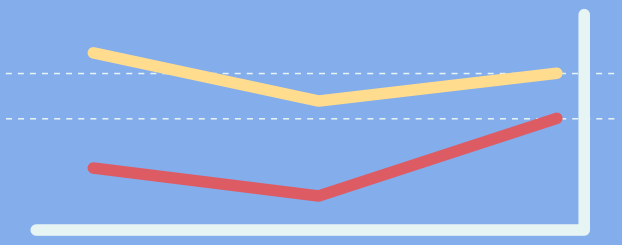

مؤسسات ندوق تطوير المشاريع تعافت من الصدمة الأولية

مؤسسات خارج صندوق تطوير المشاريع لم تتعافى بعد

مقارنة لتأثير كوفيد لغاية ايار 2021

الديون

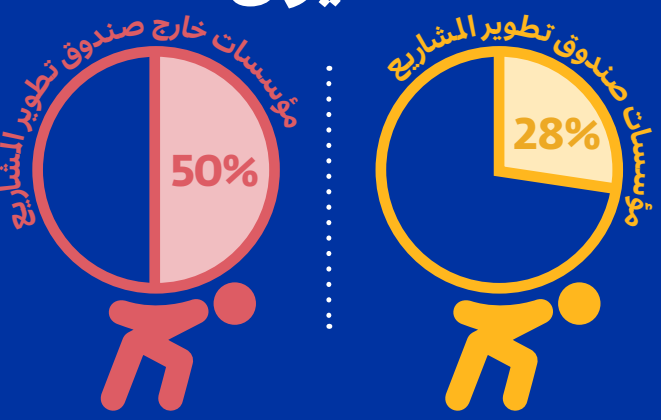

أقترضوا ديون **بسبب جائحة كوفيد**

إحصائية من شباط 2020

الإغلاق

اظهرت **مؤسسات صندوق تطوير المشاريع** قدرة تحمل اعلي مقارنة **بالمؤسسات خارج صندوق تطوير المشاريع** حيث بلغت نسبة أقل من مشاريع خطورت الإغلاق بسبب الجائحة

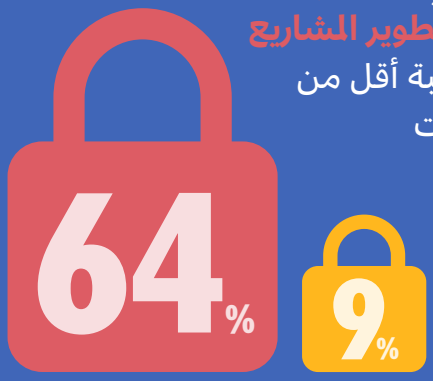

جمعت إحصائيات مؤسسات صندوق تطوير المشاريع خلال تموز-آب 2021
و المؤسسات خارج صندوق تطوير خلال شباط-حزيران 2020

الموظفين

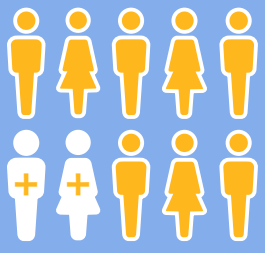

مؤسسات صندوق تطوير المشاريع زادت اعداد الموظفين لديها من **7 الى 9 موظفين**

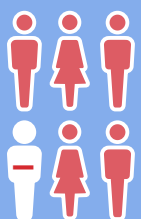

المؤسسات خارج صندوق تطوير المشاريع خفضت اعداد الموظفين لديها من **5 الى 6 موظفين**

إحصائيات جمعت في شباط 2020 (قبيل كوفيد19-) وايار 2021

إستراتيجيات التأقلم

مؤسسات صندوق تطوير المشاريع مقارنة **بالمؤسسات خارج صندوق تطوير المشاريع**

زيادة جهود التسويق

التجهيز من مجهزين جدد

توفير منتجات جديدة

خفض العمالة مؤقتا

حجز رواتب العاملين

تأخير دفع ديون المالية

إحصائيات جمعت في حزيران 2020 و حزيران 2021

نظرة عامة على السياق

منذ الإبلاغ عن أول إصابة بـ "كوفيد-19" في 2020/2/24، عانى العراق من ثلاث موجات من الجائحة.[2] وبحلول كانون الأول 2021، بلغ عدد الحالات المؤكدة في العراق 2.1 مليون إصابة مؤكدة، و23.867 حالة وفاة، أي بمعدل وفيات قدره 1.1%.

الحكومة العراقية المدارس، وفرضت قيوداً على السفر إلى داخل البلاد وداخلها، وفرضت الإغلاق وحظر التجوال. وبحلول أيلول 2020 خففت الحكومة هذه التدابير الأولية، مما سمح ببعض الانتعاش الاقتصادي طوال عام 2021.

في عام 2018، أطلقت المنظمة الدولية للهجرة في العراق صندوق تطوير المشاريع لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى رأس المال وتحقيق الانتعاش الاقتصادي على نطاق واسع في أعقاب النزاع مع تنظيم داعش. ويقدم صندوق تطوير المشاريع الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة القادرة على زيادة الإيرادات وخلق فرص العمل في القطاع الخاص في العراق. وقد تم زيادة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2019، ثم ازداد خلال العامين 2020 و2021، بما في ذلك التصدي لجائحة كورونا.

ومنذ عام 2018، تقدم حوالي 60,000 صاحب مشروع بطلب للحصول على منحة صندوق تطوير المشاريع، بمعدل قبول قدره 2%. وتحتاج المشاريع الراغبة في الاستفادة من الصندوق إلى اجتياز عملية اختيار تنافسية يتم فيها اختيار المشاريع ذات الإمكانات القصوى لتوليد فرص العمل كفائزين في صندوق تطوير المشاريع. وقد حصلت جميع مشاريع الصندوق تقريباً (98%) خلال الدفعة الأولى على منحة نقدية من المنظمة الدولية للهجرة. وبلغ متوسط المبلغ الذي حصل عليه كل مشروع 13,544 دولار أمريكي. وبشكل عام، تم صرف 17 مليون دولار أمريكي لأكثر من 1.000 مشروع صغير ومتوسط، وظفت أكثر من 5.000 شخص.

2 بلغت ذروة الموجة الأولى في 2020/9/8 (4.505 حالة)، والثانية في 2021/4/24 (7,757) والأخيرة في 2021/8/2 (12.734). كورونا تراكر، 2021/12/3، https://www.coronatracker.com/country/iraq.

ا لمنهجية

خلال الفترة من 2021/7/26 إلى 2021/8/8 أجرت المنظمة الدولية للهجرة استطلاعاً شمل 502 مشروعاً عراقياً صغيراً ومتوسطاً. تعمل في سبع قطاعات، هي: الغذاء والزراعة، والصناعات التحويلية، والنجارة والبناء، والمواد الكيميائية والمعدنية، والخدمات، والتكنولوجيا، وقطاعات أخرى.

واستخدمت المنظمة الدولية للهجرة نظاماً خاصاً بحسب المحافظات لاختيار 502 مشروع صغير ومتوسط من بين جميع المشاريع التي حصلت على منحة الصندوق.[3] وتمت مقارنة تأثير جائحة كورونا على هذه المشاريع مع عيّنة من 482 مشروع صغير ومتوسط لم يتقدم بطلب الحصول على منحة صندوق تطوير المشاريع.[4] وكانت تلك المشاريع من نفس القطاعات السبع المذكورة آنفاً، كما كانت أيضا جزءاً من دراسة مكونة من أربع جولات لجمع البيانات عن أثر الجائحة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة طوال فترة الجائحة.[5]

يبين الجدول أدناه المشاريع المستفيدة وغير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع بحسب القطاعات.

الجدول 1. المشاريع المستفيدة وغير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع بحسب القطاعات

القطاع	المشاريع غير المستفيدة	النسبة المئوية	المشاريع المستفيدة	النسبة المئوية
الغذاء والزراعة	180	37%	130	26%
الصناعات التحويلية	39	8%	104	21%
النجارة والبناء	99	21%	85	17%
قطاعات أخرى	6	1%	71	14%
الخدمات	72	15%	70	14%
المواد الكيميائية والمعدنية	84	17%	24	5%
التكنولوجيا	2	0.4%	18	4%
المجموع	482	100%	502	100%

ملاحظة: عدد المشاريع غير المستفيدة هو 482، وهي نموذج فرعي من أصل 893 مشروع في الجولات الأربع من الدراسة ضمن نفس القطاعات كما هو الحال في عينة صندوق تطوير المشاريع.

تختلف كلا المشاريع المستفيدة وغير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع من حيث خصائصهما الملحوظة. حيث يأتي كل نوع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة من عينة مختلفة. ولوحظ في 30% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملتها الدراسة، وجود مدراء في سن 35 سنة أو أقل؛ يقابلها 3% فقط من المشاريع غير المستفيدة من الصندوق، فيها مدراء من هذه الأعمار. كما إن 17% من المشاريع المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع تديرها نساء. وفي المتوسط، تقدر قيمة المشاريع المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع بضعف قيمة المشاريع غير المستفيدة من الصندوق.

3 تم حساب الحجم الأمثل للعيّنة بين 350 و650 موظفاً لتقدير متوسط تقليص قدره أربعة موظفين بقدرة 80% ومستوى ثقة إحصائية قدره 95%.

4 تم التصميم بحسب المحافظات العراقية. والمشاريع الـ482 هي مجموعة فرعية من 893 مشروع غير مستفيد من صندوق تطوير المشاريع.

5 تعتبر العينة المكونة من 893 مشروعاً جزءاً من دراسة مشتركة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية بعنوان تأثير جائحة كورونا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. ويمكن الاطلاع على التقارير وصحائف الحقائق من كل جولة من جولات البيانات الأربع من خلال هذا الرابط: http://edf.iom.int/Home/CovSME.

أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الأيدي العاملة والإيرادات والإنتاج

الأيدي العاملة

أثرت التدابير الرامية إلى التخفيف من تفشي جائحة كورونا تأثيراً كبيراً على سوق العمل. فقبل أول حالة كوفيد-19، كانت المشاريع المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع توظف سبعة عمال، وكانت المشاريع غير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع توظف ستة عمال كمعدّل. وفي أواخر عام 2021، كانت المشاريع المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع قد وصلت إلى مستويات تشغيل أيدي عاملة أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة (من سبعة إلى تسعة عمال) في حين واصلت المشاريع غير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع توظيف عدد أقل من العمال (من ستة إلى خمسة عمال بحلول أيار 2021) (انظر الشكل 1).[6]

الشكل 1. متوسط عدد العمال

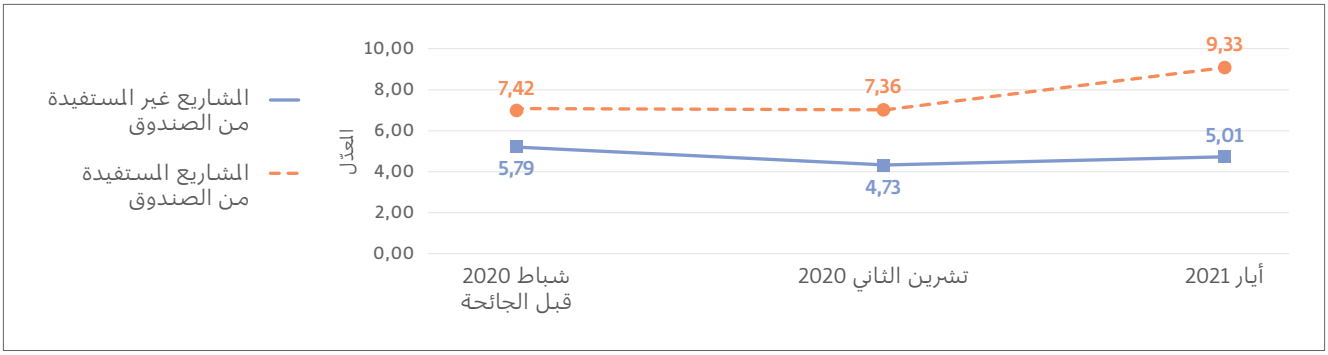

ملاحظة: يشمل المتوسط الموظفين بدوام كامل ودوام جزئي.

الإيرادات

أدت القيود المفروضة للحّد من تفشي جائحة كورونا إلى انخفاض في إيرادات المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع. إذ انخفض متوسط الإيرادات الشهرية من 7,411 دولار أمريكي إلى 6,423 دولار أمريكي بين شباط (ما قبل جائحة كورونا وتشرين الثاني 2020. وبعد تخفيف الإغلاق، تجاوزت إيرادات المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع الأزمة ووصلت إلى متوسط إيرادات بلغ 8.375 دولار أمريكي بحلول أيار 2021. ورغم أن المشاريع غير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع شهدت انتعاشاً متواضعاً في نهاية عام 2020، إلاّ أنها لم تعد إلى مستويات إيراداتها قبل الجائحة.

الشكل 2. متوسط الإيرادات الشهرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

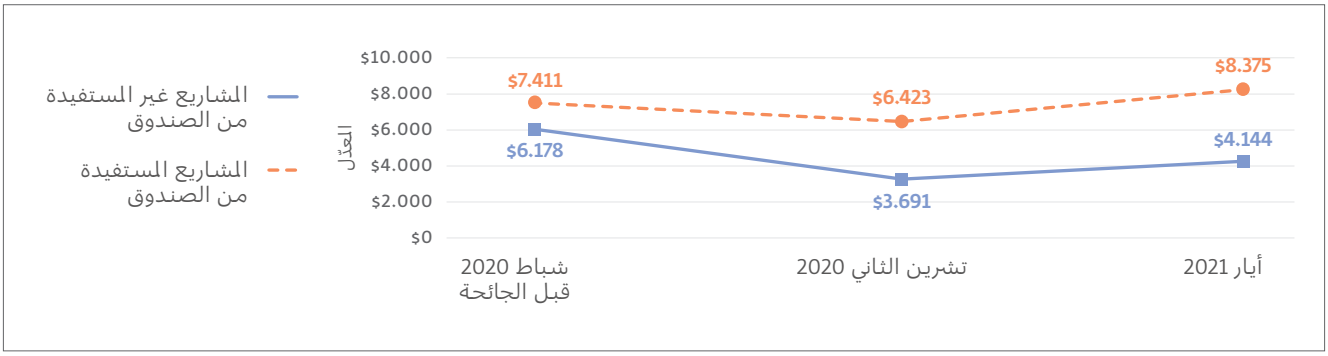

6 ارتفعت نسبة الموظفين الذكور إلى الإناث بعد جائحة كورونا في المشاريع غير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع (21 رجلاً لكل امرأة بحلول أيار 2021) لكنها بقيت كما هي مستقرة في المشاريع المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع (5 رجال لكل امرأة بحلول أيار 2021).

الانتاج

شهدت كلا المشاريع المستفيدة وغير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع انخفاضاً في الإنتاج أو المبيعات منذ بداية الجائحة. إذ شهدت حوالي 77% من المشاريع المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع انخفاضاً في الإنتاج والمبيعات بين شباط 2020 وتموز أو آب 2021؛ في حين شهدت 74% من المشاريع غير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع هذا الانخفاض بين كانون الأول 2020 وحزيران 2021.

القضايا الأخرى التي تواجهها القطاعات

الإغلاق المؤقت

أثرت تدابير الإغلاق المؤقت على المشاريع المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع (89٪ في تموز أو آب 2021) والمشاريع غير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع (86٪ في حزيران 2020 و39٪ في حزيران 2021). وواجهت جميع المشاريع قضايا أخرى مماثلة، كانخفاض الاستثمارات؛ وانخفاض في الخدمات اللوجستية؛ وعدم دفع بعض العملاء للفواتير (انظر الشكل 3).

خطر الإغلاق الدائم

أبلغت 9% فقط من المشاريع المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع عن قلقها من الإغلاق الدائم. ومن بين تلك المشاريع المعرضة لإغلاق أبوابها، أفاد 58% منهم أنهم يجهلون متى يمكن أن يحدث ذلك.[7] في حين يعتبر 64% من المشاريع غير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع عرضة للإغلاق الدائم في حزيران 2020، واعتبرت 25% نفسها عرضة لخطر الإغلاق في حزيران 2021..

الشكل 3. مشاكل أخرى نجمت عن الجائحة والقيود ذات الصلة بها

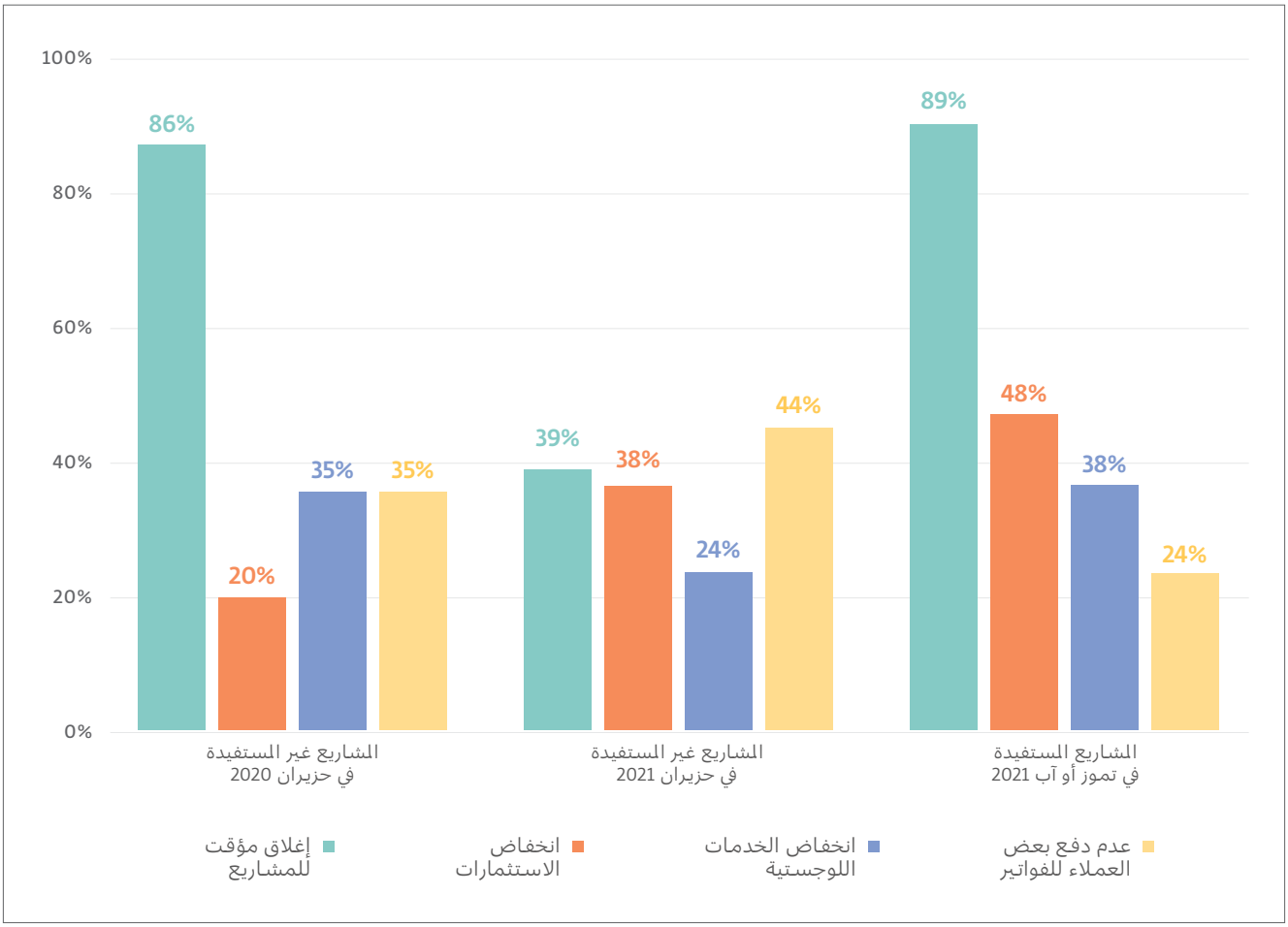

7 يدعي 34% منهم أن عمليات الإغلاق قد تحدث في الأشهر الستة التالية أو أكثر بعد المقابلة بين تموز وآب.

استراتيجيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمواجهة جائحة كورونا

تهدف الاستراتيجية الأساسية للمشاريع المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع، إلى زيادة جهود التسويق (57%) والمصادر من المجهزين الجدد (46%) وانتاج منتجات جديدة بهدف زيادة المبيعات خلال فترة الجائحة (43%). أما الاستراتيجية الرئيسية التي تبنتها المشاريع غير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع لمواجهة الصدمة الاقتصادية التي تسببت بها الجائحة، فتمثلت في خفض العمالة مؤقتاً، بما في ذلك حجز الأجور والرواتب (35٪ في حزيران 2020) وطلب التساهل في دفع الالتزامات المالية (29٪ في حزيران 2021).

وكان لثلث المشاريع المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع تقريباً التزامات مالية (28%) بين بداية الجائحة وبين تموز – آب 2021. ومن بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي عليها ديون، كانت الشيكات الآجلة هي الوسيلة الرئيسية للحصول على الدعم المالي (19%) يليها الاقتراض من الأصدقاء والأسرة (8%). وفي الوقت نفسه، تكبد أكثر من نصف المشاريع غير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع ديوناً رسمية أو غير رسمية خلال فترة الجائحة: 50% بحلول حزيران 2020، و67% بين كانون الأول 2020 وحزيران 2021.

نمذجة لوحة البيانات

نظراً للاختلافات الكبيرة بين العيّنتين، تمت صياغة نموذج لوحة بيانات خاص بالمشاريع المستفيدة وغير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع بهدف توسيع نطاق الدراسة الوصفية لتشمل تحليلاً إحصائياً لأداء أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال جائحة كورونا. يبين العمود 1 في الجدول 2 أدناه، إن المتغير التابع هو الإيرادات بالدولار الأمريكي. وعلى غرار النتائج الواردة في البيانات الأولية، يظهر النموذج أن المشاريع المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع حققت إيرادات شهرية أكثر بمقدار 1.605 دولار أمريكي مقارنة بالمشاريع غير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع بين شباط 2020 وأيار 2021. أما العمود 2 من الجدول، فهو متغير تابع يمثل عدد الموظفين. كما أبلغت المشاريع المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع عن موظَفين اثنين أكثر من المشاريع غير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع خلال نفس فترة الدراسة (1.6 موظف). يتحكم كلا النموذجين في جنس صاحب المشروع، اعتماداً على متغير ثنائي للحصول على مدير أصغر من 35 سنة، ومتغيرات صورية للتجارة المحلية أو المناطقية أو الوطنية؛ وقيمة ثابتة. ويشمل النموذج أيضاً الإيرادات والتوظيف في فترة ما قبل جائحة كورونا. وأخيراً، يتضمن النموذج تأثيرات ثابتة على الشهر والمحافظة والقطاع.

الجدول 2. الإيرادات والموظفون في المشاريع المستفيدة وغير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع

نموذج لوحة البيانات المتغيرات التابعة	(1) الإيرادات (دولار أمريكي)	(2) الموظفين
متغير صوري يساوي واحد للمشاريع المستفيدة من الصندوق	1,605** (652)	1.6*** (0.5)
ثابت	-1,681 (2,715)	-0.0 (0.8)
الملاحظات	1,948	1,948
رقم التعريف المميز	974	974
مُعامل التحديد	0.48	0.6

ملاحظات: يجمع النموذج بين المشاريع المستفيدة وغير المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع. لوحة البيانات متوازنة جداً، مما يعني أن النموذج يشمل فقط مالكي المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي أفادت بمعلومات خلال ثلاث فترات زمنية: شباط 2020 وتشرين الثاني 2020 وأيار 2021. يتحكم كلا النموذجين في جنس صاحب المشروع، اعتماداً على متغير ثنائي للحصول على مدير أصغر من 35 سنة، ومتغيرات صورية للتجارة المحلية أو المناطقية أو الوطنية؛ وقيمة ثابتة. ويشمل النموذج أيضاً الإيرادات والتوظيف في فترة ما قبل جائحة كورونا. وأخيراً، يتضمن النموذج تأثيرات ثابتة على الشهر والمحافظة والقطاع. ويظهر المتغير الثنائي العلاقة بين المشارك في صندوق تطوير المشاريع والإيرادات أو العمالة. هناك أخطاء قياسية قوية في الأقواس والكتلة على مستوى المحافظة.

الخاتمة والتوصيات

حيث أن معظم برامج ريادة الأعمال تركز على بناء القدرات والإرشاد كمفتاح لدعم القطاع الخاص، فإن المنح النقدية المشروطة من خلال برنامج صندوق تطوير المشاريع تمثل استثمارات القطاع الخاص مباشرة إلى الجهات الفاعلة المحتملة في السوق، مما يحفز الانتعاش.

ورغم أن هناك أدلة ضئيلة في الوقت الراهن على أن آثار استثمارات القطاع الخاص في سياقات ما بعد الصراع لا تزال قائمة بعد دفع المنح، يقدم ذلك بعض الأدلة على أن الآثار قد تستمر عندما يكون تحديد المشاريع المحتملة ذات النمو المرتفع أمراً ممكناً. قد تكون المنح النقدية المشروطة للمشاريع أداة فعالة محتملة للصمود الاقتصادي في مواجهة الضائقة الاقتصادية النسبية؛ مما يمثل فرصة قابلة للتوسع في سياقات دول أخرى خارج العراق.

ونظراً لنطاق الاستجابات المحتملة للبرمجة التي يمكن أن تستخدمها المنظمات الإنسانية لتعزيز تنمية القطاع الخاص، ينبغي على الممارسين أن ينظروا في زيادة استخدام المنح النقدية المشروطة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وعلاوة على ذلك، ينبغي على الممارسين أيضاً أن ينظروا في استخدام المنح النقدية المشروطة للقطاع الخاص كآلية رئيسية لدعم العمالة والوظائف الطويلة الأجل والمستدامة.

وبالنسبة لصانعي السياسات في البلدان الهشّة والبلدان المتضررة من النزاعات، فإن أحد الأهداف الرئيسية هو تحفيز الاقتصاد والعمالة لدعم المشاريع وفرص العمل والدخل. وينبغي على المانحين والحكومات أن يدعموا ويقيسوا إنجازات التحويلات النقدية المشروطة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وينبغي على المانحين أن يواصلوا زيادة حجم المعونة الموجهة إلى تنمية القطاع الخاص التي تقدم من خلال المنح النقدية المشروطة. ويواجه الاقتصاد العراقي طريقاً طويلاً نحو التعافي من الأزمات العديدة الأخيرة، لكن المشاريع المستفيدة من صندوق تطوير المشاريع أبلغت عن نشاط اقتصادي أعلى مما كان عليه قبل الجائحة. وفي السياقات التي تكون فيها العمالة غير رسمية وغير مستقرة إلى حد كبير، يمكن للبرامج التي تركز على التوسع الكثيف العمالة أن تعزز نموّ المشاريع، بغض النظر عن الصدمات السياسية والاقتصادية غير المتوقعة (كالصدمات التي نجمت عن جائحة كورونا).

المنظمة الدولية للهجرة – العراق

iraq.iom.int
iomiraq@iom.int

مجمع يونامي (ديوان 2)
المنطقة الدولية،
بغداد، العراق

@IOMIraq

© 2022 المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو تقنية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.